الأمم المتحدة

A/72/651–S/2017/1056

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
15 December 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٣٩ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/١١ وقرار مجلس الأمن ٢٣٤٤ (٢٠١٧)، اللذين طُلب إلي فيهما تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.

٢ – ويعرض التقرير ما استجد على صعيد أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور تقريري السابق المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ (A/72/392-S/2017/783)، بما في ذلك الجهود المبذولة في مجالات السياسة والشؤون الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان.

ثانيا – التطورات ذات الصلة

٣ – في مواجهة التحديات الحالية في مجالي الأمن والحوكمة، واصلت حكومة الوحدة الوطنية إعطاء الأولوية لخطتها الإصلاحية، مع التركيز على تدابير مكافحة الفساد وإصلاح قطاع الأمن. وعلى الرغم من الانتكاسات التي واجهتها التحضيرات الانتخابية التي سهرت عليها لجنة الانتخابات المستقلة، واصلت المجموعات السياسية الالتفاف حول إمكانية تنظيم الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وظلت الحالة الأمنية شديدة التقلب، حيث أظهرت حركة طالبان وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – مقاطعة خراسان أنهما ما يزالان قادرين على إلحاق خسائر كبيرة في الأرواح، في خضم تزايد الضربات الجوية الأفغانية والدولية. وقد اجتمعت مجموعة التنسيق الرباعية المؤلفة من أفغانستان وباكستان والصين والولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى منذ أكثر من عام بينما

181217 181217 17-21453 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

واصلت أفغانستان توسيع مشاركتها المتعددة الأطراف في المنطقة من خلال منتديات مثل عملية قلب آسيا – إسطنبول، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان. ولم يُحرَز أي تقدم ملموس نحو التوصل إلى تسوية سلمية.

ألف – التطورات السياسية

٤ – مثلما ذكرت في تقريري السابق، ظهر توازن سياسي هش بعد إعلان شهر تموز/يوليه ٢٠١٨ موعدا لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات. وقد استمر هذا الوضع في الوقت الذي ركزت الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية على بناء الائتلافات وتعزيز دوائرها الانتخابية وتتبع التحضيرات الانتخابية للجنة الانتخابية المستقلة عن كثب. غير أن التأخّر في اتخاذ القرارات الرئيسية جعل الجدول الزمني للانتخابات معرضا للخطر، وزاد من حدّة المخاوف بشأن قدرة اللجنة واستقلاليتها. وبدأت الشخصيات السياسية تشكك في مدى القدرة على تنظيم انتخابات ذات مصداقية في الموعد المقرر، وزادت شكوك الجمهور بخصوص الانتخابات. وطالبت بعض الشخصيات المعارضة الاستعاضة عن الانتخابات بتدابير من خارج نطاق الدستور وبإنشاء إدارة مؤقتة. ومع ذلك، ظل هذا الموقف موقف أقلية، حيث واصلت الأحزاب والائتلافات الكبرى تكريس جهد كبير للعمليات الديمقراطية السلمية.

٥ – واستمر أشرف غني والرئيس التنفيذي عبد الله عبد الله في علاقاتهما التعاونية، في الوقت الذي سعت في حكومة الوحدة الوطنية إلى إضفاء المصداقية على خطتها الإصلاحية. وزاد الرئيس أيضا من تواصله السياسي مع حركات المعارضة الشبابية، بما في ذلك راستا خيز ذات الأغلبية الطاجيكية وجونبيش روشناي التي يهيمن عليها الهزارة، التي تناقصت مظاهراتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير بعد أن شرعت الحكومة في إجراء حوار معها بشأن مطالبها المتعلقة بتوسيع نطاق المشاركة السياسية. غير أن المشهد السياسي كانت تسيطر عليه إلى حد كبير التعبئة حول العملية الانتخابية من جانب تحالفات المعارضة الرئيسية.

٦ – ومثلما أشرت في تقريري السابق، أفضى تشكيل تحالف إنقاذ أفغانستان إلى ضم سياسيين بارزين مثل حاكم ولاية بلخ عطا نور والنائب الأول للرئيس عبد الرشيد دوستم، والنائب الثاني للرئيس التنفيذي محمد محقق. وعلى الرغم من التنافس التاريخي بين السيد نور والسيد دوستم، فقد استمر تحالفهما، واتخذ الأول خطوات لتوسيع قاعدة التحالف الجغرافية حيث تم التواصل مع سياسيين مثل رئيس شرطة قندهار عبد الرازق، وعضو برلماني من المنطقة الشرقية، ظاهر قدير، وزعيم سابق للمجاهدين من المنطقة الغربية، اسماعيل خان. وفي أواخر أيلول/سبتمبر، عقد عبد الرسول سياف، وهو زعيم سابق للمجاهدين، اجتماعات لمجموعة شاملة جديدة هي مجلس الوئام. وقد ركزت هذه المجموعة، التي تضم مجموعة واسعة من الفصائل السياسية، اهتمامها على جدول أعمال انتخابي، واقترحت إدخال تغييرات كبيرة على العملية الانتخابية، بما في ذلك استبدال مفوضي الانتخابات وإعادة صياغة قانون الانتخابات لعام ٢٠١٦.

٧ – وأصبحت بعض الشخصيات المعارضة أكثر صراحة في دعواتها إلى عقد لويا جيرغا تقليدية – وهي شكل تقليدي للجمعية الوطنية يتألّف إلى حد كبير من الشيوخ – كخطوة نحو إنشاء شكل جديد من أشكال الحكم. وقد قاد هذه الدعوات الرئيس السابق حامد كرزاي الذي دعا علنا في ١٢ تشرين

الأول/أكتوبر إلى عقد لويا جيرغا من أجل استعراض السياسة الأمنية وعلاقة أفغانستان بالولايات المتحدة الأمريكية، وربما لاختيار قيادة جديدة للبلد. ولم تحض دعوات السيد كرزاي في البداية إلا بالقليل من الاهتمام، إذ رفض العديد من السياسيين الفكرة. ومع ذلك، يبدو أن الاقتراح قد أصبح يحظى بقبول أوسع لأن عدم إحراز تقدم في الانتخابات بات يتضح أكثر فأكثر. وفي ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر، أصدر القصر الرئاسي بيانا صحفيا يوجه فيه موظفي الحكومة إلى تجنب المشاركة في هذه العمليات. وفي وقت لاحق، فُصل اثنان من كبار المسؤولين الحكوميين بعد أن أعربوا علنا عن تأييدهم لعقد لويا جيرغا.

٨ - وتتجلى معارضة الحكومة أيضا في التوترات القائمة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إذ تبادلت الحكومة والبرلمان اتهامات علنية بالفساد. وكان مقررا عقب افتتاح الدورة في أيلول/سبتمبر أن تتم عمليات التصويت في مجلس النواب بالجمعية الوطنية بخصوص منح الثقة لما لا يقل عن عشرة وزراء بالوكالة. وقد تأخر التصويت بعد أن وردت تقارير تفيد بأن بعض المرشحين الوزاريين لم يحظوا بدعم كاف من البرلمانيين. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عرضت الحكومة على مجلس النواب ١٢ مرشحا للمناصب الوزارية من أجل التصويت ومنحهم الثقة. كما برزت مزاعم بالفساد داخل البرلمان نفسه، مما أدى إلى ملاسنات بين برلمانيَيْن بارزين هما رئيس مجلس النواب عبد الرؤوف إبراهيمي ونائب رئيس مجلس النواب همايون همايون، بلغ ذروته بمواجهة جسدية بين مؤيديهما على أرضية البرلمان في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، صوت أعضاء مجلس النواب بالأغلبية لصالح اتخاذ إجراءات تأديبية ضد السيد إبراهيمي والسيد همايون وبرلمانيين آخرين.

٩ - وظل السيد دوستم خارج البلد طوال الفترة المشمولة بالتقرير التي كان يواجه فيها اتهاما بارتكاب اعتداء جنسي في أفغانستان. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، حكمت محكمة ابتدائية في كابل على سبعة من حراس السيد دوستم الشخصيين غيابيا بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات بسبب اعتدائهم على منافس سياسي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد ورد أيضا ذكر السيد دوستم نفسه واثنان من حراسه الشخصيين في وثائق المحكمة في إطار نفس الحادث. وفي غياب السيد دوستم، اتخذ السيد غني خطوات لإحياء علاقاته مع المجتمع الأوزبكي، وعقد اجتماعا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر مع العديد من المعاونين السابقين للنائب الأول للرئيس ومع أعضاء حزب جونبيش ناوين، وهو مجموعة سياسية جديدة تسعى إلى الحصول على الدعم بين الناخبين الأوزبكيين. وعقب الاجتماع، قبِل عدد من أعضاء حزب جونبيش ميلي البارزين مناصب داخل الحكومة. ومع ذلك، ظلّ مؤسس جونبيش ميلي، السيد دوستم، يحظى بقاعدة دعم تدين له بالولاء بين ممثلي الحزب في المقاطعات وأعضاء المجتمع الأوزبكي في الشمال.

١٠ - كما كافحت أحزاب سياسية أخرى للحفاظ على التماسك الداخلي في مواجهة التوترات القيادية المستمرة. إذ ظلت الحركة السياسية للحزب الإسلامي منقسمة بين فصيلي الحزب الإسلامي (قلب الدين) والحزب الإسلامي الأفغاني، وذلك على الرغم من المحاولات المستمرة لزعيم الجماعة السابقة، قلب الدين حكمتيار لتوحيد الحركة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بدأ السيد حكمتيار عملية إعادة هيكلة قيادة الحزب وتمثيله على مستوى المقاطعات، من خلال انتخابات داخلية في عدة مقاطعات. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، نظم الحزب الإسلامي (قلب الدين) تجمعا كبيرا في كابل حضره ممثلون للحزب من جميع أنحاء البلد. وقرّر هذا التّجمع الاحتفاظ بالسيد حكمتيار قائدا مؤقتا للحزب، ولكنه فشل في رأب الصدع القائم بين الحزب الإسلامي (قلب الدين) والحزب السياسي المسجل الحزب

الإسلامي الأفغاني، الذي استمر زعيمه عبد الهادي أرغانديوال في النأي بنفسه عن السيد حكمتيار. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت وزارة العدل بيانا يؤكد السيد أرغانديوال رئيسا للحزب الإسلامي المسجل. وواجهت الجماعة الإسلامية أيضا منافسات داخلية، إذ تنازع الموالون للرئيس التنفيذي عبد الله والموالون لحاكم ولاية بلخ عطا نور على التعيينات الوزارية. وأدى هجوم انتحاري، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، استهدف تجمعا مؤيدا للحاكم نور في كابل، إلى تفاقم التوترات بينه وبين حكومة الوحدة الوطنية، حيث اتهم السيد نور شخصيات داخل الحكومة بالتآمر ضد الجماعة الإسلامية.

١١ - وعلى خلفية من الاضطرابات الداخلية، أحرزت لجنة الانتخابات المستقلة بعض التقدم في التحضيرات الانتخابية. ولأول مرة، أنجزت اللجنة استعراضا لمواقع مراكز الاقتراع في جميع أنحاء البلد للتأكد من إمكانية وصول الناخبين إليها، على النحو المتوخى في قانون الانتخابات لعام ٢٠١٦. كما شرعت في تنفيذ عملية التسجيل البيومتري للناخبين. بيد أن الجهد المبذول لإدخال هذه التكنولوجيا قد أجهض في نهاية المطاف، عندما أفرزت عملية المناقصة عرضا واحدا فقط، تم استبعاده لأسباب إجرائية. ونتيجة لذلك، أعلنت اللجنة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر أنها عادت إلى دراسة خيارات الاقتراع الورقية. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ناقشت اللجنة الخيارات في جلسة علنية مع أصحاب المصلحة الخارجيين. وبغض النظر عن الطرائق، فإن الهدف هو أن يتم، لأول مرة في أفغانستان، ربط كل ناخب مدرج في السجل بمركز اقتراع محدد.

١٢ - وعقدت اللجنة أيضا عدة منتديات تشاور واجتماعات عامة ضمت ممثلين عن الأحزاب السياسية والائتلافات ومنظمات المجتمع المدني. بيد أن اللجنة واجهت انتقادات متزايدة من أصحاب المصلحة السياسيين ومن المجتمع المدني على ما اعتبر بمثابة فشل من جانبها في إحراز تقدم وبمثابة ضعف في القيادة وانقسامات داخلية. وقد تمت بقرار من المفوضين الخمسة إزاحة رئيس اللجنة من منصبه، وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعطى الرئيس تعليمات لتحديد المرشحين لشغل الوظيفة الشاغرة. وعلى الرغم من هذا الاضطراب، استمرت اللجنة في إنجاز عملها. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أبرمت اللجنة اتفاقا مع اللجنة المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية للتعجيل بشغل المناصب الانتخابية والحد من ارتفاع معدل الشغور. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت الأمم المتحدة واللجنة الانتخابية المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية وثيقة مشروع الدعم الانتخابي التي تحدد الإطار للمساعدة المقدمة من المانحين الدوليين للانتخابات.

١٣ - وكانت مشاركة المرأة في العملية الانتخابية موضوع حوارات نظمتها، في جميع أنحاء أفغانستان، بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الفترة من ١٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، احتفالا باليوم العالمي المفتوح من أجل المرأة والسلام. وخلال هذه الحوارات، ناقش نشطاء من الذكور والإناث ومرشحون سابقون ومسؤولو انتخابات وقادة دينيون سبل تشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات من خلال معالجة قضايا الأمن، والحصول على التمويل لفائدة المرشحات المحتملات، والتوعية الموجّهة التي تعالج التحيزات الجنسانية بخصوص القيادة، وشغل المناصب العامة. وقد تم توزيع تقرير يتضمن النتائج والتوصيات الرئيسية على أصحاب المصلحة المعنيين. وشارك في الحوارات ما مجموعه ٣٦٤ شخصا (٣٠٣ نساء و ٦١ رجلا) من ٤٤ منطقة في ٢٠ مقاطعة.

١٤ - ومنذ تقريري السابق، لم تُتخذ أي خطوات تُذكر في اتجاه إيجاد عملية سلام مع طالبان. واستمرت الإصلاحات المؤسسية ضمن إطار هيكل السلام القائم، حيث انتهى المجلس الأعلى للسلام من وضع خطة استراتيجية لعمله خلال الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠. وجاء في الخطة أن الحكومة لن تتفاوض من موقف ضعف، وأكد فيها من جديد الموقف الأساسي لدستور أفغانستان لعام ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، تضمنت الخطة دعوة إلى عقد محادثات سلام في كابل من دون وسطاء دوليين، وشُدد فيها على ضرورة التوصل إلى توافق إقليمي في الآراء بشأن الاستقرار في أفغانستان. وفي الوقت نفسه، أبلغت طالبان عن استعدادها لمواجهة الحكومة وشركائها الدوليين عسكريا بعد تجديد التزامات حلف شمال الأطلسي المتعلقة بالقوات في أفغانستان. وعلى الصعيد دون الوطني، عين المجلس الأعلى للسلام أعضاء جددا لجميع لجان السلام الإقليمية البالغ عددها ٣٤ لجنة، حيث بلغ الآن عدد أعضاء المجلس وفروعه في المقاطعات ٤٨٠ عضوا، منهم ٦٥ امرأة.

١٥ - واستمرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تعزيز مبدأ استيعاب الجميع في مبادرات السلام الأفغانية. وتقوم البعثة منذ منتصف أيلول/سبتمبر بدعم تنفيذ سبع مبادرات سلام محلية تشمل تنظيم فعاليات في ولايات بلخ وباميان ودايكندي وهلمند وهرات وجوزجان وكابل. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وبدعم تقني من البعثة، نظمت مؤسسة آسيا في كابل مؤتمرا وطنيا عُرضت فيه على المدعوين من الولايات وأصحاب المصلحة المعنيين أربع خرائط طريق على صعيد الولايات لإجراء حوار الشعب الأفغاني بشأن السلام. وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية، واقترحوا الاستفادة من دور الزعماء الدينيين في دعم إنشاء مجالس لتسوية النزاعات في المناطق الريفية من أجل زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام.

باء - الأمن

١٦ - لا تزال الحالة الأمنية شديدة التقلب مع استمرار النزاع بين الحكومة والقوات المناوئة لها في معظم أنحاء البلد. وقد سجلت الأمم المتحدة ٣ ٩٩٥ حادثا متصلا بالأمن في الفترة من ١٥ أيلول/سبتمبر إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وبحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، كانت الأمم المتحدة قد سجلت أكثر من ١٠٥ ٢١ حوادث متصلة بالأمن خلال الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ٢٠١٧، أي ما يمثل زيادة بنسبة ١ في المائة منذ عام ٢٠١٦. ويُعزى استمرار ارتفاع عدد الحوادث أساسا إلى الاشتباكات المسلحة. وعلى غرار الاتجاهات السابقة، مثّلت الاشتباكات المسلحة أغلبية الحوادث الأمنية حيث بلغت نسبتها ٦٢ في المائة، تلتها الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي بلغت نسبتها ١٧ في المائة. وزادت حوادث الاغتيال والاختطاف بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٦.. وشهدت المنطقة الشرقية أكبر عدد من الحوادث، تليها المنطقة الجنوبية؛ وشكلت نسبة الحوادث في المنطقتين ٥٦ في المائة من جميع الحوادث المسجَّلة.

١٧ - وزادت القوات الأفغانية والدولية زيادة ملحوظة عملياتها الجوية، وذلك في أعقاب الإعلان عن استراتيجية جديدة للولايات المتحدة في أفغانستان وجنوب آسيا، تنص على إدخال تغييرات على قواعد الاشتباك التي تتبعها القوات العسكرية التابعة للولايات المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شُنَّت ٢١٥ غارة جوية، أي بزيادة نسبتها ٧٣ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦، وفي

تشرين الأول/أكتوبر، سجلت البعثة أكبر عدد من الغارات الجوية في البلد حتى ذلك التاريخ. وأُبلِغ عن وقوع غارات جوية في ٢٢ ولاية، شُنَّت أغلبيتها في ولاية هلمند في الجنوب وولاية ننكرهار في الشرق. وقد ترتّب على الزيادة في الضربات الجوية أثر ميداني ملحوظ، إذ تفيد التقارير بأنها تتسبب في وقوع خسائر فادحة في الأرواح ضمن صفوف العناصر المناوئة للحكومة والمدنيين.

١٨ - وشنّت طالبان العديد من العمليات الواسعة النطاق للاستيلاء على مراكز إدارة شؤون الولايات، واجتاحوا مؤقتا مناطق معروف في ولاية قندهار وأندار في ولاية غزني وشيب كوه في ولاية فراه وشهيدي حساس في ولاية أروزكان. وفي جميع تلك الحالات، أرغمت قوات الأمن الأفغانية طالبان على التقهقر، وكان ذلك أحيانا بمساندة جوية من القوات العسكرية الدولية. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، استعادت القوات الأفغانية السيطرة على مركز مقاطعة غوراك في ولاية قندهار الذي كان تحت سيطرة طالبان منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

١٩ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير واحدا من أعنف الأسابيع في الآونة الأخيرة، إذ شنَّت العناصر المناوئة للحكومة سلسلة من الهجمات المنسقة، على ما يبدو، في العديد من المواقع. ففي الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، شنَّت طالبان أربعة هجمات معقدة في شتى أنحاء البلد باستخدام عربات من نوع ''هَمْفي'' مجهَّزة للقيام بهجمات انتحارية، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠ شخص، بمن فيهم أفراد من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية ومن المدنيين على حد سواء. وتدل الحوادث على تزايد تركيز طالبان على مهاجمة قواعد قوات الأمن الأفغانية، بدلا من مراكز الولايات، وعلى إلحاق خسائر فادحة في الأرواح وإضعاف الروح المعنوية وسرقة المعدات العسكرية.

٢٠ - وظل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان صامدا، وأعلن مسؤوليته عن عدة هجمات ضد السكان المدنيين والأهداف العسكرية على حد سواء طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وشملت تلك الهجمات ثلاث هجمات انتحارية في كابل، شُنَّت اثنتان منها على مصلين في أحد المساجد، مما تسبب في وقوع إصابات عديدة في صفوف المدنيين. وفي الهجمة الثالثة، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تم تفجير جهاز على حدود ''المنطقة الخضراء'' الدبلوماسية في كابل، ما أسفر عن مقتل ١٠ مدنيين ضمن إطار هجمة تحمل فيما يبدو بعدا رمزيا ضد المجتمع الدولي؛ وهي بمثابة أول هجمة داخل الحي الدبلوماسي منذ الهجوم الانتحاري الذي وقع في ٣١ أيار/مايو. أعلن التنظيم مسؤوليته أيضا عن هجوم وقع على محطة تلفزيون في كابل في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وعن هجوم انتحاري ضد تجمع لأنصار الحاكم نور في كابل في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. كما دخل مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية وطالبان في اقتتال في ولايتي ننكرهار وجوزجان.

٢١ - واستمرت الحكومة في إيلاء الأولوية لتنفيذ خطتها للسنوات الأربع بشأن إصلاح قطاع الأمن، بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجيتها الأمنية العامة. وفي إطار هذه الخطة، وقَّعت وزارتا الداخلية والدفاع في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر مذكرة تفاهم لنقل المسؤولية عن شرطة الحدود الأفغانية والشرطة الوطنية الأفغانية لحفظ النظام المدني من وزارة الداخلية إلى وزارة الدفاع رسميا. وتتواصل أيضا الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع المدني على قوات الشرطة عن طريق المزيد من التعيينات بين المدنيين، وأدى ذلك إلى تحقيق معدل وظائف شاغرة لا يتجاوز ١٦ وظيفة مدنية محددة من الرتب المتوسطة، من جملة ١٩١ وظيفة. ولا يزال تناقص عدد أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية يشكل مصدر قلق كبير،

كما لا تزال قوات الشرطة تعاني من ارتفاع معدل الإصابات في صفوفها. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، توفي ٥٤ من أفراد الشرطة في هجوم واحد شُنَّ على مقر شرطة ولاية بكتيا.

٢٢ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، زار وزير دفاع الولايات المتحدة، جيمس ماتيس، والأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، أفغانستان والتقيا برئيس البلد. وفي مؤتمر صحفي مشترك، حثَّ السيد غني والسيد ماتيس جميع بلدان المنطقة على التعاون في إطار جهود مكافحة الإرهاب. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد الحلفاء في الناتو مجددا التزامهم تجاه أفغانستان خلال اجتماع وزراء دفاع الحلف في بروكسل، حيث أعلن السيد ستولتنبيرغ عن زيادة مستويات قوات الحلف من ١٣ ٠٠٠ إلى ١٦ ٠٠٠ فرد إثر إعلان الحلفاء عن الدخول في مزيد من الالتزامات ضمن حدود المستويات المأذون بها من القوات.

٢٣ - وقد تعرَّض موظفو الأمم المتحدة لسبعة حوادث من بينها حادث تخويف واحد وخمسة حوادث إجرامية، ولم تقع أي اشتباكات مسلحة ولا أي حوادث اختطاف.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٤ - تكثفت العلاقات الثنائية بين أفغانستان وجيرانها. ففي ١ تشرين الأول/أكتوبر، التقى رئيس أركان الجيش الباكستاني الجنرال قمر جاويد باجوا بالسيد غني في كابل لمناقشة مسألة الأمن الإقليمي ضمن مسائل أخرى ذات اهتمام مشترك. كما أحرز تقدم في الجهود الثنائية بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية من أجل وضع الصيغة النهائية لاتفاق شراكة شاملة، مع انعقاد جولة ثانية من اجتماعات اللجان العاملة في كابل في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. ونوقشت المسائل المتعلقة بالمياه والأمن واللاجئين والمهاجرين على مستوى نواب الوزراء. كما واصلت أفغانستان توسيع نطاق علاقاتها الثنائية مع الهند، من خلال إطلاق ''الشراكة الإنمائية الجديدة'' بين البلدين في ١٢ أيلول/سبتمبر وتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون التقني في مجال تدريب قوات الشرطة وتطويرها في ٢٨ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، زار السيد غني نيودلهي، حيث التقى برئيس وزراء الهند ناريندرا مودي. وخلال الزيارة، أعرب السيد مودي عن دعمه لعملية مصالحة ''يقودها ويملك زمامها ويتحكم فيها الأفغان''، وناقش الزعيمان أيضا مسألتي التنمية والاتصال. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، زار وزير خارجية الولايات المتحدة، ريكس تيلرسون، أفغانستان وباكستان والهند لمناقشة استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة لمنطقة جنوب آسيا. وفي مطار بغرام في أفغانستان، أكدد السيد تيلرسون مجددا التزام الولايات المتحدة بتأمين إجراء عملية لتحقيق السلام والمصالحة.

٢٥ - وانعقد اجتماع فريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون في ١١ تشرين الأول/أكتوبر في موسكو، وشهد حضورا على مستوى نواب وزراء الخارجية. وخلال الاجتماع، سلط نائب وزير خارجية أفغانستان، حكمت كرزاي، الضوء على قضايا رئيسية خمس هي: اقتراح مشاركة أفغانستان في رئاسة اجتماعات فريق الاتصال المعني بأفغانستان في المستقبل، ومصلحة أفغانستان في الانضمام الكامل إلى عضوية منظمة شنغهاي للتعاون، والتهديد الأمني المشترك المتمثل في انتقال مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية من العراق والجمهورية العربية السورية إلى أفغانستان، وأهمية إجراء عملية سلام يقودها ويملك زمامها الأفغان، وتحقيق التكامل الاقتصادي مع بلدان منظمة شانغهاي للتعاون من خلال التجارة والاستثمار. وعرضت الصين استضافة الاجتماع المقبل لفريق الاتصال المعني بأفغانستان في أوائل عام ٢٠١٨. وبعد أكثر من عام من الجمود، عُقد الاجتماع السادس لفريق التنسيق

الرباعي في مسقط، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، وجمع بين أفغانستان والصين وباكستان والولايات المتحدة. ولم يصدر بيان ختامي عقب هذا الاجتماع.

٢٦ - واستمرت الحكومة في العمل على الصعيد المتعدد الأطراف من خلال منتديات إقليمية أخرى. ففي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عُقد مؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي السابع بشأن أفغانستان في عشق أباد. ونوقشت في هذا المؤتمر مسائل من قبيل إبرام الشراكات في ميدان التبادل الإقليمي، واستخدام المياه، ومكافحة المخدرات، والنقل، وتيسير التجارة ومناخ الأعمال التجارية. وعلى هامش المؤتمر، وقَّعت أفغانستان وأذربيجان وتركمانستان وتركيا وجورجيا اتفاقا بشأن إنشاء ممر اللازورد للنقل، بعد ثلاث سنوات من المحادثات التقنية. وفي إطار متابعة المؤتمر، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في عشق أباد يومي ١٦ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مؤتمرا استغرق يومين وتناول موضوع ''تعزيز مبادرات التنمية البديلة في أفغانستان فيما بين الشركاء الإقليميين''. وحضر الاجتماع وفود من أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، فضلا عن ممثلين لعدد من بلدان المنطقة وبلدان أخرى، والعديد من الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وناقش المشاركون طائفة من التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية البديلة والحد من زراعة خشخاش الأفيون. وانعقد الاجتماع الوزاري السابع لعملية قلب آسيا - إسطنبول في باكو، بأذربيجان، في ١ كانون الأول/ديسمبر. وفي إعلان باكو، أكدت الدول أولويات مكافحة التطرف العنيف والإرهاب وتعزيز الربط الاقتصادي من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي الإقليمي.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٧ - في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، نشرت البعثة البيانات الخاصة باتجاهات الخسائر في صفوف المدنيين خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٧. وفي الفترة الواقعة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ أيلول/سبتمبر، وثَّقت البعثة ٠١٩ ٨ إصابة بين المدنيين (٦٤٠ ٢ قتيلا و ٣٧٩ ٥ جريحا)، أي بنسبة انخفاض قدرها ٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وزادت الوفيات بين المدنيين بنسبة ١ في المائة، بينما انخفض عدد الجرحى المدنيين بنسبة ٩ في المائة. وأدى العنف المتصل بالنزاع أيضا إلى تدمير سبل العيش والمنازل والممتلكات وتشريد الآلاف من الأُسر وإلى محدودية فرص الحصول على خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات. وعزت البعثة ٦٤ في المائة من مجموع الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة و ٢٠ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة و ١١ في المائة إلى نيران متقاطعة غير محددة المصدر حدثت خلال اشتباكات برية بين عناصر مناوئة للحكومة وقوات موالية لها، و ٥ في المائة إلى مصادر أخرى بما فيها المتفجرات من مخلفات الحرب والقصف عبر الحدود.

٢٨ - وبلغت الخسائر الناجمة عن الاشتباكات البرية ٨٠٧ ٢ إصابات (٦٨٤ قتيلا و ١٢٣ ٢ جريحا) وشكلت نسبة ٣٥ في المائة من جميع الإصابات بين المدنيين. وأدى الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة المرتجلة في الهجمات الانتحارية التي تقوم بها العناصر المناوئة للحكومة، في المناطق المأهولة بالسكان المدنيين، إلى وقوع ٣٨٢ حالة وفاة و ٢٠٢ ١ من الإصابات، وهو ما يعادل نسبة ٢٠ في المائة من جميع الإصابات بين المدنيين، بينما شكلت الخسائر الناجمة عن أساليب أخرى تنطوي على استخدام أجهزة متفجرة مرتجلة ، بما فيها أجهزة التفجير ذات أقراص الضغط، نسبة إضافية قدرها

١٨ في المائة. ووثّقت البعثة ٤٦٦ إصابة بين المدنيين بسبب الهجمات الجوية (٢٠٥ قتلى و ٢٦١ جريحا)، أي بزيادة قدرها ٥٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦، وشكلت النساء والأطفال نسبة ٦٨ في المائة من هذه الإصابات. وفي المجموع، وثّقت البعثة ٤٨٠ ٢ إصابة في صفوف الأطفال (٦٨٩ قتيلا و ٧٩١ ١ جريحا)، أي بزيادة قدرها ٥ في المائة في وفيات الأطفال مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦. وتسببت الاشتباكات البرية في حدوث ٤٦ في المائة من الإصابات في صفوف الأطفال. وفي عام ٢٠١٦، زادت الإصابات في صفوف الإناث بنسبة ١٣ في المائة.

٢٩ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت بعثة الأمم المتحدة حوارها المدني - العسكري السنوي الثاني بشان حماية المدنيين في مدينة كابل. وناقش الممثلون الحكوميون والعسكريون الرفيعو المستوى، إلى جانب مجتمع الحماية الدولية، الخطط الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في البروتوكول الخامس لاتفاقية ١٩٨٠ بشأن حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، التي تم التصديق عليها في آب/أغسطس، وتنفيذ السياسة الوطنية التي اعتمدت مؤخرا بشأن منع الخسائر في صفوف المدنيين والتخفيف من حدتها.

٣٠ - وفي أعقاب سلسلة من الهجمات العنيفة ضد أهداف طائفية، أصدرت بعثة الأمم المتحدة تقريرا خاصا في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر يوثق الهجمات ضد أماكن العبادة والزعماء الدينيين والمصلين، وبخاصة الهجمات التي استهدفت تجمعات المسلمين الشيعة. وفي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وثقت البعثة ٥١ حادثة من هذا النوع، أسفرت عن ٨٥٠ إصابة بين صفوف المدنيين (٢٧٣ حالة وفاة و ٥٧٧ حالة إصابة)، أي ما يقرب من ضعف عدد الإصابات في صفوف المدنيين المسجلة في هجمات من هذا النوع طوال فترة السبع سنوات الممتدة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٥. وعزت البعثة جميع الهجمات تقريبا إلى عناصر مناوئة للحكومة. وهُوجم مسجدان للشيعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٩ أيلول/سبتمبر، فجر مهاجم انتحاري عبوة ناسفة في تجمع شيعي لإحياء ذكرى عاشوراء، مما أسفر عن مقتل ستة مدنيين. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، فجر مهاجم عبوة ناسفة داخل مسجد إمام الزمان في كابول، مما أسفر عن مقتل ٥٧ مدنيا. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان مسؤوليته عن الهجومين.

٣١ - وفي محاولة لمنع الهجمات ضد الأهداف الطائفية، وضعت الحكومة تدابير جديدة في منتصف أيلول/سبتمبر لحماية أماكن العبادة التي حددت على أنها معرضة للخطر. وتضمنت تلك التدابير تجنيد وتسليح نحو ٥٠٠ ٢ رجل من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد لحماية نحو ٦٠٠ مسجد وضريح من الهجمات. وقد أعرب المحاورون عموما عن رضاهم عن هذه التدابير، إلا أنهم أصروا على أن تحتفظ الحكومة بالمسؤولية الرئيسية عن حماية جميع المواطنين، وهو موقف تؤيده بعثة الأمم المتحدة.

٣٢ - وفي الفترة الممتدة بين ١ تموز/يوليه و ٣٠ أيلول/سبتمبر، قامت البعثة بالتثبت من ١٨ حادثا مرتبطا بالنزاع استهدفت مرافق صحية وعاملين في مجال الرعاية الصحية (١٠ نفذتها حركة طالبان، و ٥ نفذتها جماعات مسلحة غير معروفة، و ٢ نفذهما تنظيم الدولة الإسلامية - مقاطعة خراسان، وواحدة نفذتها القوات الحكومية) مقارنة بـ ٣٣ حادثا خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٦، منها ثلاثة حوادث تعلقت بعاملين في مجال التحصين ضد شلل الأطفال. وأسفرت خمس من هذه الحوادث عن إغلاق العيادات الصحية. وتحققت البعثة من ١٣ حادثا أثرت في مرافق تعليمية وعاملين في المجال التعليمي، وتمثل العديد منها في تهديدات وأعمال ترهيب ومضايقات. وعزت البعثة ١٠ حوادث

إلى جماعات مسلحة (٦ إلى طالبان، و٢ إلى تنظيم الدولة الإسلامية، و ٢ إلى جماعات مسلحة غير معروفة) وحادثين إلى القصف عبر الحدود، وحادثا واحدا إلى القوات العسكرية الدولية. ووثقت البعثة ٢٤ حادثا من هذا النوع خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٦.

٣٣ - وتلقت البعثة ٣٠ تقريرا عن تجنيد واستخدام الأطفال شملت ٢٤٧ صبيا؛ وقامت بالتثبت من تجنيد واستخدام ١٩ صبيا (١٢ على يد تنظيم الدولة الإسلامية، و ٦ على يد جماعة طالبان، وواحد على يد الشرطة المحلية الأفغانية). وبالإضافة إلى ذلك، تلقت البعثة ثلاثة تقارير عن عمليات اختطاف لما لا يقل عن أربعة صبيان على يد جماعة طالبان، وعن حادثتي عنف جنسي ضد أطفال لم يتم التثبت منهما، وهما قيد التحقيق.

٣٤ - وفي أعقاب جهود الدعوة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة، نقلت حكومة أفغانستان في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٥٠ من الأحداث كانوا محتجزين بتهم تتعلق بالأمن الوطني، من مرفق احتجاز شديد الحراسة للبالغين في بَرْوان إلى مركز إعادة تأهيل الأحداث في ولاية كابل. وبينما عملت الأمم المتحدة على رصد حالة الأطفال في مراكز إعادة تأهيل الأحداث، واصلت الدعوة إلى السماح بالزيارات الأسرية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية والقانونية والاجتماعية وبرامج الدعم النفسي والاجتماعي وإعادة الإدماج.

٣٥ - ولا يزال الوصول إلى العدالة يشكل تحديا بالنسبة للنساء الناجيات من العنف. أما التقدم في تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن فقد تباطأ بسبب التأخر، المسجل خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، في وضع الصيغة النهائية المنقحة من ميزانية التنفيذ التي تبلغ ٥٢ مليون من دولارات الولايات المتحدة. وتتواصل المناقشات مع الجهات المانحة بشأن آليات التمويل. وفي الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، دعمت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الحملة التي أطلقتها أفغانستان تحت شعار ”١٦ يوما من النشاط للقضاء على العنف ضد المرأة“، التي تضمنت ١٤ نشاطا نفذت على نطاق البلاد وشملت عقد حلقات دراسية وحلقات عمل وبرامج إذاعية. وكان الموضوع المخصص لعام ٢٠١٧ هو ”عدم تخلف أحد عن الركب: إنهاء العنف ضد النساء والفتيات“.

٣٦ - واتخذت الحكومة خطوات لتنفيذ توصيات لجنة مناهضة التعذيب، عقب الاستعراض الذي أجرته اللجنة لأفغانستان في أيار/مايو. وفي أيلول/سبتمبر، أقر الرئيس مرفقا إضافيا ملحقا بالمرسوم الرئاسي المتعلق بحظر التعذيب، ينص على أن ضحايا التعذيب يمكنهم رفع دعاوى أمام المحاكم الجنائية والمدنية على حد سواء من أجل الحصول على تعويضات من الحكومة. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عرضت الحكومة، في مؤتمر نظمته وزارة العدل، خطة عملها الرامية إلى متابعة التوصيات المقدمة من لجنة مناهضة التعذيب. وشكلت الحكومة أيضا لجنة برئاسة مكتب مجلس الأمن القومي، تضطلع بمسؤولية محددة عن رصد تنفيذ خطة العمل الوطنية.

٣٧ - ولا تزال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والعاملون في وسائط الإعلام يتعرضون للهجمات والترهيب والتهديد من جانب العناصر المناوئة للحكومة. ووثقت البعثة خمس حوادث من هذا النوع وقعت في كلّ من المنطقة الوسطى ومنطقة المرتفعات الوسطى والمنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الجنوبية والمنطقة الجنوبية الشرقية. وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفر هجوم ضد محطة تلفزيونية في كابل عن مقتل شخص واحد وإصابة ٢٠ موظفا بالمحطة، وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن الهجوم. وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز انفتاح فضاء الحريات العامة، استضافت بعثة الأمم المتحدة في ٨ تشرين

الأول/أكتوبر اجتماعا مع ممثلي الصحفيين في ولاية قندهار. وأعرب المشاركون عن شواغلهم بشأن سلامتهم والتحديات التي تواجههم أثناء أداء مسؤولياتهم المهنية.

رابعا – تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٨ – واصلت الحكومة إعطاء الأولوية لتنفيذ خطتها الإصلاحية، وذلك بالتشاور مع المجتمع المدني وممثلي القطاع الخاص والجهات المانحة الدولية. ولا تزال إصلاحات الحوكمة عنصرا رئيسيا من عناصر هذه الخطة الإصلاحية، مع التأكيد على جهود مكافحة الفساد، والتعيين في الخدمة المدنية على أساس الجدارة، وإصلاح وزارة الداخلية. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت الحكومة، في كابل، اجتماعها النصف سنوي مع كبار المسؤولين بشأن التنمية، الذي ضم ممثلين عن ٤٣ بلدا ووكالات دولية، فضلا عن وزراء ومسؤولين كبار في الحكومة الأفغانية. وركزت المناقشات على العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية والإصلاح، بما في ذلك الاقتصاد، والهياكل الأساسية، وتمكين المرأة، والقطاع الخاص، والحوكمة. وسلط المشاركون الضوء على الحاجة إلى إجراء إصلاحات مالية وسياساتية، في حين تشمل أولويات الاستثمار في مجال التنمية تنمية رأس المال البشري لتعزيز حقوق الملكية والإنتاجية؛ والطاقة والصناعات الاستخراجية لتعزيز الإيرادات الحكومية؛ والترابط الإقليمي لتعزيز الفرص الاقتصادية. وعلى صعيد التمكين الاقتصادي للمرأة، تضمنت التحديات التي نوقشت المضايقات التي تواجهها المرأة في نيل واعتماد المؤهلات التعليمية وفي القوة العاملة وكذلك فرصها المحدودة للحصول على الأصول. وسلط المسؤولون الحكوميون الضوء أيضا على الحاجة إلى تنمية الهياكل الأساسية المحددة الأهداف، وأقروا بضرورة توخي الحرص عند منحها الأولوية لتلبية الاحتياجات الرئيسية في مجال التشييد والصيانة. وفي مجال تنمية القطاع الخاص، أعرب المشاركون عن تقديرهم لما قامت به الحكومة من إدماج لممثلي القطاع الخاص في المناقشات السياساتية، إلا أنهم شددوا على أن أثر الإصلاحات الأخيرة لم تشعر به بعد مؤسسات الأعمال المحلية بالكامل.

٣٩ – ولا تزال توقعات النمو الاقتصادي تشير إلى تحقيق زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١٦، على الرغم من أن صندوق النقد الدولي أشار إلى أنه سيخفض توقعاته من ٣ في المائة إلى ٢,٥ في المائة. وأجرى فريق تابع للصندوق مناقشات في باكو، في الفترة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر لأغراض الاستعراض الثاني الذي يجريه الصندوق للتسهيل الائتماني الممدد لأفغانستان. وأفاد الصندوق أن الأداء في إطار التسهيل كان مرضيا، حيث تم استيفاء جميع معايير الأداء ومعظم المقاييس الهيكلية الخاصة بنهاية حزيران/يونيه. وتستمر الزيادة في تحصيل الإيرادات بسبب جهود مكافحة الفساد التي تبذلها الحكومة، ولا سيما عند المعابر الحدودية، ومن المرجح تحقيق الهدف الإجمالي لعام ٢٠١٧ المتمثل في تحصيل إيرادات بقيمة ٢,٢ بليون دولار. غير أن الصندوق أشار إلى ضرورة تحقيق معدلات نمو تقترب من ٦ في المائة لتهيئة فرص عمل كافية للعدد المقدر بنحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص الذين يدخلون سوق العمل كل سنة. وأشار الصندوق أيضا إلى احتمال حدوث حالة من عدم الاستقرار بسبب الانتخابات المقبلة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأخر الإصلاحات اللازمة.

٤٠ – وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، اعتمد المجلس الأعلى لسيادة القانون ومكافحة الفساد استراتيجية مكافحة الفساد، تنفيذا لالتزام قُطع في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وجاء إطلاق الاستراتيجية عقب إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة على

الصعيدين الوطني والدولي، والحصول على مساعدة من خبراء بعثة الأمم المتحدة، تضمنت تقديم تعليقات من الجهات المانحة والخبراء على الاستراتيجية في ١٨ أيلول/سبتمبر. وتشمل أولويات الاستراتيجية قطاع الأمن والعدالة، والتعيين على أساس الجدارة في القطاع العام. ومع ذلك، دعت جماعات المجتمع المدني ومراقبون من المجتمع الدولي إلى تعديل الاستراتيجية حتى تكون أكثر وضوحا بشأن الامتثال للإطار المقترح لمؤسسات مكافحة الفساد لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وعلى الرغم من أن الاستراتيجية تضمنت خطة لتفكيك المكتب الأعلى للرقابة ومكافحة الفساد، الذي لم يف تماما بالتوقعات، فإنّها لم تحدد بعد البدائل التي تسعى إلى إيجاد آليات تعمل بشكل أحسن في مجال الإقرار بحيازات الأصول والتحقق منها.

٤١ - وقد أنهى مركز العدالة لمكافحة الفساد إجراءات التقاضي في ٢٥ قضية مرفوعة ضد ٩٥ متهما و ٢١ قضية في مرحلة الاستئناف. واستعرضت المحكمة العليا ١٥ حالة. وواصل المركز التركيز على القضايا الرفيعة المستوى المرفوعة ضد مسؤولي وزارتي الداخلية والدفاع. ولا يزال أمن موظفيه يشكل مصدر قلق بالغ. ففي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أُطلق الرصاص على محقق خاص تابع للمركز وتوفي بعد ذلك ببضعة أيام، ليكون بذلك ثالث موظف تابع للمركز يُقتل في عام ٢٠١٧. وشهد شهر تشرين الأول/أكتوبر أيضا تعرض المدير التنفيذي لهجوم ونجاته بأعجوبة من الاختطاف. ولم يُجر بعد تحقيق كامل في كل حادث من هذه الحوادث. وقد سلطت التقارير الخاصة بالحوادث الأمنية الضوء على الثغرات الخطيرة التي تشوب تطبيق المركز للبروتوكولات الأمنية، فيما لم يجر بعد تنفيذ المرسوم الرئاسي بشأن التدابير الأمنية لموظفي مركز العدالة لمكافحة الفساد الصادر في حزيران/يونيو تنفيذا كاملا.

٤٢ - وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، انتهت وزارة العدل من ترجمة القانون الجنائي الجديد من اللغة الدارية إلى لغة الباتشو وطباعته، الذي صدر في آذار/مارس ٢٠١٧ والذي سيدخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠١٨ حسب ما هو مقرر له. وقد حُذف من ترجمة القانون الفصلُ المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. وسيستلزم حذفه، الذي كان محل انتقاد من قبل الكثيرين داخل المجتمع المدني الأفغاني والمجتمع الدولي، أن يواصل القضاة والمدعون العامون تطبيق معايير الحماية الأضعف المنصوص عليها في القانون المنفصل بشأن القضاء على العنف ضد المرأة لعام ٢٠٠٨.

٤٣ - وواصلت الحكومة جهودها في مجال التعيينات على أساس الجدارة، مع التركيز بوجه خاص على تنفيذ عمليات تعيين تنافسية لكبار المسؤولين على الصعيد دون الوطني. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، عين الرئيس حاكمين جديدين لولايتي كابل ودايكوندي. وبالإضافة إلى ذلك، عينت المديرية المستقلة للحكم المحلي أول امرأة في منصب نائبة حاكم ولاية هرات.

خامسا - المساعدة الإنسانية واللاجئون

٤٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان حوالي ٠٠٠ ٣٣ شخص قد شُردوا حديثا من جراء النزاع، ليصل بذلك عددهم الإجمالي إلى أكثر من ٠٠٠ ٣١٨ شخص في عام ٢٠١٧. وكانت نسبة ٢٣ في المائة من هذه المجموع قد انتقلت إلى مناطق يصعب الوصول إليها إما لكونها بعيدة جدا أو لأنّها تسيطر عليها أو تتنازع عليها العناصر المناوئة للحكومة. وقد أثر التشرد الداخلي على ٣١ ولاية من أصل ٣٤ ولاية في جميع أنحاء البلد في عام ٢٠١٧. وبما أن القتال قد أصبح أطول أمدا في بعض

الأماكن وخطوط المواجهة قد تغيّرت، فقد اضطر العديد من الأسر المشردة إلى الانتقال عدة مرات. والكثير منهم ليس لديهم أي إمكانية آنية للعودة إلى مناطقهم الأصلية في أمان وكرامة.

٤٥ - وفي إطار برنامج العودة الطوعية الذي تنفذه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، حصل على المساعدة أكثر من ١٤ ٠٠٠ من اللاجئين الأفغان المسجلين الذين عادوا إلى أفغانستان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان أكثر من ٩٨ في المائة منهم عائدين من باكستان. وحصل الأفراد العائدون على ما متوسطه ٢٠٠ دولار لكل واحد لدفع تكاليف نقلهم إلى مسقط رأسهم أو إلى وجهتهم، وللوفاء باحتياجاتهم الفورية من الغذاء والمأوى. وعموما، كان عدد اللاجئين العائدين من باكستان إلى أفغانستان أقل بنسبة ٨٤ في المائة في عام ٢٠١٧ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ويعزى هذا بصفة اساسية إلى التحسن في حالة الحماية في باكستان، وإلى توقف برنامج المفوضية للإعادة إلى الوطن لمدة أربعة أشهر خلال الشتاء، وما صاحب ذلك من انخفاض في المنحة النقدية الممنوحة لكل فرد (من ٤٠٠ دولار إلى ٢٠٠ دولار). وبدأ في باكستان في ١٦ آب/أغسطس تسجيل الأفغان غير الحاملين للوثائق اللازمة، وتم تلقي ما يزيد عن ٤١١ ٠٠٠ طلب حتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٦ - واستمر ترحيل الأفغان غير الحاملين للوثائق اللازمة وعودتهم التلقائية من باكستان، حيث بلغ عدد الوافدين ٨ ١٠٩ شخصا (٧ ٦٤٠ من الوافدين تلقائيا و ٤٦٩ من المرحلين) في الفترة الفاصلة بين ١٦ أيلول/سبتمبر و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو ما يمثل نسبة ٩ في المائة من مجموع الوافدين من باكستان خلال عام ٢٠١٧. ومنذ بداية العام، ارتفع العدد الإجمالي للعائدين غير الحاملين للوثائق القادمين من باكستان ليبلغ ٩٤ ٩٧٥ شخصا، منخفضا بذلك عما كان عليه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦ عندما بلغ ٢٣٦ ٧٢٤ شخصا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك ١٤٣ ٧٤٥ شخصا قادمين من إيران (٥٥ ٣٢٣ من الوافدين تلقائيا و ٨٨ ٤٢٢ من المرحلين) من أصل ٣٩٣ ٨٢٤ شخصا، منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ومن بين مجموع السكان العائدين غير الحاملين للوثائق اللازمة، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة إلى ٧ ٣٨٨ شخصا (٨٩,٥ في المائة) من باكستان، وإلى ٥ ٧٥٠ شخصا (٦ في المائة) من جمهورية إيران الإسلامية. وفي الفترة الفاصلة بين ١٥ أيلول/سبتمبر و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت المنظمة الدولية للهجرة المساعدة أيضا إلى ٦٥٩ من العائدين من أوروبا في مقابل ٥٢٧ من العائدين في نفس الفترة من عام ٢٠١٦.

٤٧ - واستمرت وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى السكان المتضررين من الأزمة، وفي توصيل مجموعة من المساعدات النقدية والعينية إلى ١,٢ مليون شخص في جميع القطاعات خلال الربع الثالث من العام. واستمرت القيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية، حيث بلغ مجموع الحوادث، المسجلة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر والمؤثرة على الأمم المتحدة والشركاء في مجال المساعدة الإنسانية، ٧٩ حادثا. ومنذ كانون الثاني/يناير، تم تسجيل ما مجموعه ٣٠٥ من هذه الحوادث مقابل ١٦٩ حادثة لنفس الفترة في عام ٢٠١٦. ويعزى ارتفاع العدد أساسا إلى تحسين الإبلاغ ولا يعكس حدوث تغيير جذري في البيئة. غير أن الوصول إلى المجتمعات المحلية التي تحتاج إلى المساعدة في المناطق المتنازع عليها والمناطق الواقعة تحت سيطرة العناصر المناوئة للحكومة لا يزال يشكل تحديا مستمرا للشركاء في المجال الإنساني.

٤٨ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر تعرض أخصائي في إزالة ألغام يعمل لحساب منظمة غير حكومية إلى طلق ناري أدى إلى مصرعه في ولاية ننكرهار، وفي ١١ أيلول/سبتمبر، أصيب موظف في اللجنة الدولية

للصليب الأحمر بطلق ناري ولقي مصرعه في ولاية بلخ. وأعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد ذلك عن تقليص وجودها في المنطقة الشمالية من أفغانستان. ومنذ بداية عام ٢٠١٧، قُتل ١٧ من العاملين في مجال تقديم المعونة وجُرح ١٥ واختُطف ٤٣. وفي الفترة نفسها من عام ٢٠١٦، كان ١٣ من العاملين في مجال تقديم المعونة قد قتلوا وجُرح ٢٢ واختُطف ١١٠. وقد استمر طوال الفترة المشمولة بالتقرير الاتجاه المتمثل في قيام الجماعات المسلحة بإجبار المرافق الصحية على الإغلاق مؤقتا في محاولة للاستئثار بخدمات الرعاية لمقاتليها المصابين بالصدمات النفسية. وفي ولاية أروزكان، كانت ٤٠ عيادة قد تأثرت بذلك، مما أدى إلى حرمان نحو ٤٢٠ ٠٠٠ شخص من الحصول على الرعاية الصحية، بينما أغلقت ٢٥ عيادة في ولاية بادغيس تخدم حوالي ١٧٥ ٠٠٠ شخص. وبحلول ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تكن سوى خمسة من المرافق الصحية في أروزكان قد أعيد افتتاحها.

٤٩ - وقد استفاد أكثر من ٩ ملايين طفل، في أيلول/سبتمبر، وأكثر من ٥,٥ ملايين طفل، في تشرين الثاني/نوفمبر، من حملة التحصين الوطنية ضد شلل الأطفال. وأبلغ عن حالتين جديدتين من شلل الأطفال في ولايتي ننكرهار وقندهار، ليصل بذلك مجموع الحالات إلى ٩ حالات عام ٢٠١٧، مقابل ١٢ حالة خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦. وكانت حالات انتقال العدوى الجديدة المكتشفة في عام ٢٠١٧ هي نتيجة للتحركات عبر الحدود بين أفغانستان وباكستان.

٥٠ - وأعربت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام عن قلقها إزاء استمرار تزايد معدل المتوسط الشهري للضحايا نتيجة الألغام ومخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة المرتجلة ذات أقراص الضغط، حيث سجلت ١٦٩ ضحية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. ويتسق هذا مع الاتجاه الذي سُجل في عام ٢٠١٦، حيث سجل معدل متوسط شهري قدره ١٦٨ ضحية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتعزى الغالبية العظمى (٩٦,٣ في المائة) من هذه الحالات إلى المتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة ذات أقراص الضغط. وقد تفاقمت آثار هذه الحوادث بسبب قلة الموارد المتاحة لمساعدة الضحايا، وبسبب تقليص وجود المنظمات الصحية الدولية. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أجرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تقييما أوليا لدعم المديرية الوطنية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام من أجل وضع استراتيجية للقضاء على هذه الأجهزة.

٥١ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وشركاؤها تنظيم دروس للتوعية بالمخاطر في مراكز صرف المساعدات النقدية ومراكز العبور، وذلك من أجل تنبيه العائدين إلى خطر الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة المرتجلة المهجورة المزودة بصفائح ضغط. وفي الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، تلقى ١٠٩٣٢ شخصا من العائدين دروسا من هذا القبيل. وخلال الفترة نفسها، قام الشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام، بتنسيق من مديرية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بإعلان خلو ١٥ مجتمعا محليا من الألغام، الأمر الذي مكن حوالي ٨٨٥ ٢٣٤ شخصا من التنقل بحرية عبر مساحة قدرها ٢٠,٩٥ كيلومترا مربعا داخل مجتمعاتهم، ويسر تحسين الأنشطة الزراعية والوصول إلى الأسواق. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أنّ حوالي ٣٢١ ٣ حقلا من حقوق الألغام و٢٩٦ ساحة قتال و٣٧ ميدانا من ميادين الرماية ما تزال قائمة وملوثة، مما يؤثر على ٤٤٦ ١ مجتمعا من المجتمعات المحلية. ولا تزال المجتمعات المحلية في مناطق النزاع المعتادة مستمرة في الإبلاغ عن التلوث الناجم عن المتفجرات من مخلفات الحرب، الأمر الذي غالبا

ما يعرقل الوصول إلى الهياكل الأساسية العامة، كما كان الحال في منطقة سرخ رود، بولاية ننكرهار، في تشرين الأول/أكتوبر، حيث تعين إزالة قذيفة مدفعية من إحدى المدارس.

٥٢ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، تلقت الأنشطة الإنسانية في أفغانستان تمويلا بمبلغ ٣٤٨ مليون دولار منه ٢٨٧ مليون دولار للأنشطة المدرجة في خطة الاستجابة الإنسانية. وانخفض عدد الأشخاص المستهدفين بالمساعدة في مرحلة استعراض منتصف السنة من ٥,٧ ملايين شخص إلى ٣,٦ ملايين شخص، بسبب انخفاض العائدات وتقلص قدرات الإنجاز بأكثر مما كان متوقعا.

سادسا - مكافحة المخدرات

٥٣ - أصدرت وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر موجز تنفيذيا للدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان عام ٢٠١٧. وورد فيه أن إجمالي المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون ارتفعت بنسبة ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٧، لتغطّي مساحة تقدر بـ ٠٠٠ ٣٢٨ هكتار. وتعزى الزيادة إلى مجموعة متنوعة من العوامل، من بينها عدم الاستقرار السياسي، والافتقار إلى السيطرة الحكومية وإلى الأمن، والفساد، وضعف مشاركة دوائر المعونة الدولية، الأمر الذي أعاق جهود إتلاف المحاصيل، وكذلك زيادة توافر العمالة الرخيصة، وارتفاع غلة المحاصيل، مما خلق حوافز لزراعة خشخاش الأفيون. وتحدث معظم زراعة خشخاش الأفيون (٦٠ في المائة) في المنطقة الجنوبية. وتمثل المنطقة الغربية ١٧ في المائة من إجمالي المساحة المزروعة؛ والمنطقة الشمالية ١٣ في المائة، والمنطقة الشرقية ٧ في المائة. أما المنطقتان المتبقية (وهما المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الوسطى) فهما تشكلان معا نسبة ٣ في المائة. وأبرز التقرير أيضا حدوث زيادة قدرها ٨٧ في المائة في إنتاج الأفيون ليصل إلى ٠٠٠ ٩ طن بعد أن كان ٨٠٠ ٤ طن في عام ٢٠١٦.

٥٤ - وفي الفترة الممتدة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية ما مجموعه ٤٣٨ عملية من عمليات مكافحة المخدرات، أدت إلى مصادرة ٢٣٠ كيلوغراما من الهيروين، و ٧٠٠ كيلوغرام من المورفين، و ٧٣٦ ٢ كيلوغراما من الأفيون، و ٤٤ كيلوغرام من الميثامفيتامين، و ٦٩٩ ٥ كيلوغراما من الحشيش، و ٥١٠ كيلوغرامات من السلائف الكيميائية الصلبة، و ١٨٢ ١٨ لترا من السلائف الكيميائية السائلة، و ٢٢٥ قرص من أقراص ”K-tablets“ (مخدرات اصطناعية). وإضافة إلى ذلك، تم تفكيك مختبر لتجهيز الهيروين، وضبط ٧٦ مركبة و ٢٠ قطعة سلاح و ١١١ هاتفا محمولا. وفي الوقت نفسه، أُلقي القبض على حوالي ٥٠٠ مشتبه فيهم أثناء عمليات مكافحة المخدرات، مع مقتل اثنين من أفراد قوات الأمن الأفغانية وإصابة ثلاثة بجروح أثناء العمليات.

٥٥ - وقد أحرز بعض التقدم في إنتاج المحاصيل المشروعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتفيد المنظمة الإحصائية المركزية بأن هناك زيادة بنسبة ١٣٣ في المائة في زراعة الزعفران مقارنة بموسم الحصاد السابق، ليصل مجموع المساحة المزروعة إلى ٥٨٧,٧ ٢ هكتار. وكان هناك أيضا زيادة بنسبة ٦٣ في المائة في إنتاج الخضروات، وبنسبة ٥٧ في المائة في إنتاج التفاح، وبنسبة ٤٠ في المائة في إنتاج الرمان، وبنسبة ٣٥ في المائة في إنتاج اللوز، مقارنة بالفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

سابعا – دعم البعثة

٥٦ – عملا بتوصيات الاستعراض الاستراتيجي الأخير لبعثة الأمم المتحدة (A/72/312-S/2017/696)، قطعت البعثة شوطا متقدما جدا في تنفيذ خططها الرامية إلى إغلاق المكتب الميداني في فراه وتحويل العاملين في المكتب الميداني في فيض أباد إلى موظفين وطنيين قبل نهاية عام ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك ، وضعت البعثة عددا من التدابير لكفالة الرقابة الملائمة من جانب رئيس مكتب قندوز على المكتب الميداني في فيض أباد الذي جرى تحويل العاملين فيه إلى موظفين وطنيين، وكذلك لترتيب إمكانية الوصول بشكل دائم إلى فراه من المكتب الميداني في هرات من أجل تيسير تواصل موظفي البعثة بانتظام مع المحاورين المحليين المعنيين في ولاية فراه. وفي الفترة الفاصلة بين ١٦ آب/أغسطس و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أوفدت بعثة الأمم المتحدة ٢١ بعثة جوية و ٢١٨ بعثة برية، إلى جانب استقبال ٧٤٢ بعثة اتصال من الجانب الآخر قام خلالها ممثلو المناطق بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

ثامنا – ملاحظات

٥٧ – مثلما ذكرت في تقريري السابق، شهدت أفغانستان شهرا مضطربا إثر الهجوم الذي وقع باستخدام شاحنة مفخخة في كابل في ٣١أيار/مايو، وهو شهر اتسم بالاحتجاجات، وبتعالي أصوات المعارضة السياسية، وظهور قدرة لدى تمرد حركة طالبان على التكيف. وأفسح هذا التقلب تدريجيا المجال لفترة من الهدوء السياسي النسبي، إذ تحولت الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية مناط تركيزها إلى الانتخابات المقبلة وحولت هذه الأطراف سخطها إلى نشاط سياسي بناء. غير أنه لا ينبغي النظر إلى هذه التطورات بالرضا والتقاعس. فأفغانستان لا تزال تواجه تحديات سياسية وانتخابية وأمنية واقتصادية متعددة الجوانب، تتطلب رؤية موحدة وأولا وقبل كل شيء تكثيفا للجهود من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع.

٥٨ – ولن يتحقق السلام والاستقرار الدائمان في أفغانستان والمنطقة إلا من خلال تسوية متفاوض عليها. ومع الاعتراف بهذا الواقع داخل أفغانستان وضمن أسرة المجتمع الدولي يأتي تحدي انتهاج نهج واقعي لإيجاد تسوية سلمية. وإني أشجع جميع الأطراف على أن تشارك مشاركة بناءة في الجهود الدبلوماسية لإحلال السلام، بغية إعلاء مصالح ورفاه جميع الأفغان. فليس ثمة حل عسكري للنزاع في أفغانستان.

٥٩ – وتنكب طائفة متنوعة من الجهات الفاعلة في جميع أنحاء أفغانستان على استكشاف إمكانيات الحوار السلمي، بينما تتواصل المجتمعات المحلية بشأن مسائل ذات أهمية محلية مثل استغلال الأراضي، وإدارة المياه، والأمن. وإن البعثة تدعم هذه المبادرات على الصعيد المحلي، حيث جنى الأفغان فوائد ملوسة من الحل السلمي للمنازعات. وإني آمل أن تسهم هذه الجهود في مجموعها في إيجاد زخم إيجابي لعملية سلام على الصعيد الوطني. وإني إذ أحيط علما باعتماد استراتيجية السلام الجديدة، أشجع المجلس الأعلى للسلام على الاتصال بالمجتمع بجميع قطاعاته ومستوياته بما يساعد في بناء توافق وطني في الآراء بشأن السلام.

٦٠ – وفي بيئة إقليمية معقدة، يعد التعاون القوي بين الجيران أمرا أساسيا لتعزيز الاستقرار والازدهار، بما يشمل بيئة مواتية لحوار بين الأفغان. وقد أثبتت المنطقة استعدادها لتقديم الدعم في إطار طائفة متنوعة من الأشكال، يوفر كل منها قدرات هامة يمكنها أن تعزز عملية سلام بين الحكومة وحركة طالبان

يتولى زمامها الأفغان. وإني أجد ما يشجعني في البيانات التي صدرت في الفترة الماضية عن اجتماعات عقدت في عشق أباد وباكو وبروكسل وموسكو وسمرقند، أوزبكستان، وغيرها، وكلها شددت على أهمية التعاون، والتكامل الإقليمي، والحاجة إلى تحقيق السلام والازدهار في أفغانستان. وإني أشجع الجهود الرامية إلى مواءمة هذه المبادرات وتحقيق التكامل فيما بينها، وأدعو أي دول أعضاء ذات تأثير على حركة طالبان أن تمارس هذا التأثير في سبيل تحقيق سلام دائم.

٦١ - إن بطء وتيرة التحضيرات للانتخابات يشكل ضغطا على الجدول الزمني لإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات في عام ٢٠١٨. وفي حين اتخذت خطوات ملموسة من أجل وضع سجل أحسن للناخبين وتصنيف قوائم الناخبين استنادا إلى مراكز الاقتراع، أثارت حالات التأخير في اتخاذ القرارات الأساسية شواغل لدى عموم الناس بشأن قدرة اللجان الانتخابية على ضمان إجراء الانتخابات في مواعيدها. وفي جو سياسي مشحون بشكل متزايد، تتفاقم آثار احتمال تأخر في الجدول الزمني للانتخابات. وإني أشجع هيئات إدارة الانتخابات على العمل عن كثب مع الجهات السياسية صاحبة المصلحة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين من أجل ضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠١٨. وإن إجراء انتخابات في بيئة يتزعزع فيها الأمن بشكل متزايد يتطلب التزاما ثابتا من جميع أصحاب المصلحة بإجراء العملية الانتخابية بطريقة سلمية وبعدم التدخل فيها، وإني أشجع جميع الأطراف داخل الحكومة وخارجها على انتهاج نهج مسؤول إزاء التحضيرات للانتخابات.

٦٢ - ولا تزال مستويات الاشتباكات المسلحة المرتفعة باستمرار وما لها من تأثير على المدنيين تشكل مصدر قلق. ويساورني قلق بالغ إزاء زيادة عدد الضحايا المدنيين من جراء الضربات الجوية التي تقوم بها القوات الحكومية والقوات العسكرية الدولية. ويساورني القلق أيضا إزاء استمرار وقوع ضحايا مدنيين جراء الاستخدام العشوائي للأجهزة المتفجرة المرتجلة من جانب العناصر المناوئة للحكومة. وبينما أشعر بالتفاؤل نظرا لوقوع نقص في عدد الحوادث الأمنية التي تؤثر في المرافق التعليمية وعلى الموظفين في المجال التعليمي، فمن غير المقبول أن تتمادى القوات والجماعات المسلحة في استخدام المدارس. وإني أذكر جميع الأطراف في النزاع بما عليها من مسؤوليات حيال حماية المدنيين خلال العمليات العسكرية وأدعو إلى اتخاذ خطوات إضافية للحد من عدد الضحايا المدنيين.

٦٣ - وإن إقرار الحكومة لسياسة وطنية بشأن منع وقوع خسائر في صفوف المدنيين والتخفيف من أثرها وتصديقها في آب/أغسطس على البروتوكول الخامس لاتفاقية عام ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر تعدان خطوتين محمودتين. والأمم المتحدة على استعداد لتوفير الدعم التقني للحكومة لتنفيذ خطط عمل في هذين المجالين.

٦٤ - وأهنئ أفغانستان على انتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وهي فرصة لجميع المؤسسات الوطنية لسن تدابير تنفيذية فعالة في امتثال لدستور أفغانستان وللالتزامات القانونية الدولية. ومع وضع ذلك في الاعتبار، أشجع الحكومة على الوفاء بالتزامها العلني بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وسحب تحفظاتها على الاتفاقية.

٦٥ - وأرحب بالتزام الحكومة بالنهوض بحقوق المرأة، ولا سيما تخصيصها موارد لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. وسيسهم تنفيذ الخطة في تخفيض المستوى غير المقبول للعنف الموجه

ضد النساء، وتحسين إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء، وكفالة مشاركة النساء في الحياة السياسية والمهنية والعامة. وينبغي الإشادة بالحكومة لزيادتها تمثيل المرأة في المجلس الأعلى للسلام، وإن كان عزل السيدة الوحيدة التي تشغل منصب حاكم ولاية في البلد يبعث على خيبة الأمل. وبمضي الحكومة في إكمال تقريرها الذي ستقدمه إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والذي يجري إعداده بالتشاور مع النساء من شتى مناحي الحياة، فإنها سترسل إشارة مطمئنة عن التزامها بحماية حقوق المرأة بإعادتها إدراج الفصل المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة في القانون الجنائي. وإني أشجع على تجديد الاهتمام بزيادة المشاركة المجدية للنساء في الحياة السياسية في البلد.

٦٦ - ويظل الأمن الشخصي للمحققين والقضاة والمدعين العامين، لاسيما من يعملون منهم في إطار قضايا حساسة أو قضايا متعلقة بالفساد، مبعث قلق شديد. وكذلك التقارير المستمرة عن تهديدات ضد بعض المفوضين والموظفين والقادة في أمانة اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، فضلا عن المدافعين عن حقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان توفير تدابير معززة لحماية هؤلاء الأفراد في أماكن عملهم وإقاماتهم، ليتسنى لهم أن يستمروا في العمل على تحقيق مجتمع أكثر عدلا وشمولا.

٦٧ - وإني منزعج للغاية نتيجة الزيادة الحادة في المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان، إذ اتسعت بنسبة ٦٣ في المائة بين امي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، ونتيجة ما لذلك من آثار بالنسبة للمنطقة وخارجها. كما أن ارتفاع إنتاج الهيروين ليصل إلى مستوى قياسي قدره ٠٠٠ ٩ طن يبعث على القلق الشديد. فإلى جانب ما يشكله ارتفاع مستوى انتشار زارعة الخشخاش من خطر كبير يهدد صحة الأفغان، فإنه يغذي عدم الاستقرار، ويقلص الحيز المتاح للتنمية الاقتصادية المشروعة، ويوسع الفجوة بين الحكومة والشعب الذي هي مسؤولة عن خدمته. وإني ادعو الحكومة والمجتمع المدني إلى مضاعفة جهودهما لمكافحة زراعة خشخاش الأفيون، بما في ذلك زيادة فرص التنمية البديلة للمجتمعات المحلية في جميع أرجاء افغانستان، ومواصلة تعزيز جهود إنفاذ القانون للتصدي للاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال المرتبط به.

٦٨ - وإن التزام الحكومة بتحقيق التقدم في خطتها الإصلاحية رغم الصعوبات العديدة يستحق الدعم. وقد أعاد اجتماع كبار المسؤولين، المعقود في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، تأكيد التزام المانحين بتنمية أفغانستان وسعيها إلى الاعتماد على الذات. وأشعر بالتفاؤل أمام التزام الحكومة المعلن بالدفع قدما بخطة مكافحة الفساد، والنجاح المستمر لمركز العدالة لمكافحة الفساد في ملاحقة مرتكبي الفساد من المسؤولين الرفيعي المستوى. ويوفر اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في ٢٨ أيلول/سبتمبر مخططا للتعامل مع الفساد وفق نهج منسق أكثر منهجية. وسيكون التنفيذ الفعال للاستراتيجية في جميع أسلاك الخدمة المدنية، والقطاع الأمني، والبرلمان، والقضاء أساسيا لكفالة استدامة جهود الحكومة لمكافحة الفساد.

٦٩ - وإني أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة في أفغانستان وممثلي الخاص، تاداميتشي ياماموتو، على تفانيهم في الوفاء بالتزاماتنا دعما لشعب أفغانستان في ظل ظروف جد صعبة.